

قراءة في نماذج لممارسات المحاسبة الإبداعية في بعض دول العالم ومقاربتها بالممارسات في الجزائر

د. معمريّة

شهرزاد بودريالة

د. حمزة طيبي

جامعة عمار ثليجي، الأغواط - الجزائر طالبة دكتوراه بجامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر جامعة عمار ثليجي، الأغواط - الجزائر
m.krobba@yahoo.com bouderbala.chahra@gmail.com thtaibi.hamza@yahoo.fr

Received: 2017 Accepted: 2017 Published: 2017

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية الى التعريف بمفهوم وجذور المحاسبة الإبداعية وبعض الممارسات المحاسبية في مجموعة من الدول وكذا في الجزائر وإبراز أهم العوامل التي ساعدت في ظهورها ومختلف الأهداف المرجوة من استخدامها، مروراً بأهم الممارسات الغير أخلاقية في المحاسبة التي يقوم بها المحاسب لغرض تحسين صورة المؤسسة والتي تخفي الأداء الحقيقي لها، مما يتطلب البحث عن أدوات ووسائل للحد من الآثار السلبية لهذه الممارسات غير الأخلاقية والذي كان محور التوصيات في هذه الورقة.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة الإبداعية، ممارسات المحاسبة الإبداعية، أساليب المحاسبة الإبداعية.

Abstract :

This research paper aims to introduce the concept and roots of creative accounting and some accounting practices in several countries as well as in Algeria and to highlight the most important factors that contributed to its emergence and various desired objectives of use, by way of the most important unethical practices in accounting carried out by the accountant in order to improve the image of the institution and which hides What requires the search for tools and means to reduce the negative effects of these immoral practices, which has been central to the recommendations of this article.

Key words: creative accounting, creative accounting practices, creative accounting methods.

تمهيد:

شهدت السنوات الأخيرة الماضية إفلاس العديد من الشركات العالمية بسبب لجوءها إلى استخدام مجموعة من الأساليب للتأثير على تقاريرها المالية مستفيدة من بعض الثغرات وعدم التزام بعض الأطراف المباشرة وغير المباشرة بالمعايير المهنية والقيم الأخلاقية، حيث شكلت هذه الظاهرة المتبعة من قبل الشركات العالمية أزمة حقيقية في الاقتصاد العالمي ظهرت بواورها بتراجع الأسهم واندفاع الأفراد إلى بيع الأسهم وإفلاس الشركات وانهيار المؤشرات المالية وإقفال بعض البنوك وذلك نتيجة انهيار الثقة بالمديرين التنفيذيين بالشركات وأعضاء مجالس إدارتها خاصة بعد الأحداث الاقتصادية التي هزت الأوساط المهنية وعلى رأسها حادثة إفلاس شركتي WORLD COM وENRON زاد الاهتمام بقضية ممارسات الإدارة الخاصة بغش التقارير المالية، وفي اتجاه آخر وجهت انتقادات عنيفة لمهنة التدقيق الخارجي لأنها عجزت عن اكتشاف الممارسات التي قامت بها الإدارة للتلاعب في الأرقام المحاسبية في معظم الشركات التي أشهرت إفلاسها.

فعندما تقوم الإدارة بالتدخل في عمليات القياس والإفصاح المحاسبي فإنها بالضرورة تهدف من وراء ذلك إلى إخفاء حقائق وأرقاماً كان من الضروري للجمهور الاطلاع عليها، ويتم التدخل باستخدام طرق وأساليب مختلفة

يبتدعها المحاسب من خلال استغلاله للمرونة في المعايير والمبادئ المحاسبية وهو ما أطلق عليه اسم المحاسبة الإبداعية، حيث أصبح مفهوم المحاسبة الإبداعية محل تركيز واهتمام من قبل المحاسبين والمراجعين بشكل كبير جدا خلال السنوات الأخيرة، لأن المحاسبة الإبداعية كانت أحد التطورات الهامة التي أدت بالمحاسبة إلى ما هي عليه الآن وما ظهر في الواقع المحاسبي من أخطاء، حيث بدأ مع شركة أنرون وانهارها وانتهى إلى ما نشهده حاليا من أزمة مالية عاصفة قد تطيح بغالبية المعايير المحاسبية المتعارف عليها وتؤدي إلى وضع أسس حوكمة جديدة للشركات بدلا من هذه المعايير التي تعتمد على السلوك والإطار الأخلاقي في المعالجات المحاسبية¹. وعلى هذا الأساس نحاول في هذا السياق طرح الإشكالية التالية:

- هل تعتبر المحاسبة الإبداعية عمل لا أخلاقي؟ وما أهم الممارسات المحاسبية التي يمكن من خلالها تحسين صورة الدخل؟

ويتم معالجة هذه الإشكالية من خلال ثلاث محاور رئيسية تتمثل في:

✓ **المحور الأول:** مفهوم المحاسبة الإبداعية وجذورها التاريخية؛

✓ **المحور الثاني:** أسباب ظهور المحاسبة الإبداعية وأشكالها؛

✓ **المحور الثالث:** نماذج لممارسات المحاسبة الإبداعية في بعض دول العالم.

أ: مفهوم المحاسبة الإبداعية وجذورها التاريخية

يستخدم مفهوم المحاسبة الإبداعية لوصف حالات إظهار الدخل، والموجودات والالتزامات، لشركات الأعمال بصورة غير صادقة وغير حقيقية، إذ اختلفت المفاهيم والتسميات نظرا لاختلاف القصد من استخدامها.

1.1: مفهوم المحاسبة الإبداعية

ظهر مفهوم المحاسبة الإبداعية بشكل رئيسي بواسطة الممارسين والمعلقين (الصحفيين) على نشاط السوق، وقد جاء اهتمامهم من خلال ملاحظاتهم للسوق وليس من أي نظرية، فقد فهموا دوافع هذا النشاط الذي يتم لتضليل المستثمرين أو تغيير انطباعاتهم بقيام الإدارة بعرض ما تريد رؤيته من جانب المستثمرين وبتقديم الصورة التي يرغبونها مثل شكل الربح المتزايد أو المستقر، وقد أطلقت على المحاسبة الإبداعية مصطلحات عدة مثل التلاعب والخداع والتحريف، كما سماها البعض بالخداع في يد المحاسبة، أو العبث بالدفاتر أو التقارير التجميلية²، كما أطلقت على الإجراءات المحاسبية التي يستخدمها مديرو الشركات من أجل تحسين ربحية الشركة ومركزها المالي، وذلك باستخدام وسائل تجميلية من خلال استغلال الثغرات في التدقيق أو من خلال تعدد البدائل المحاسبية التي يمكن استخدامها في القياس والاعتراف والإفصاح المحاسبي، الأمر الذي يؤثر على جودة الأرقام التي تظهر في التقارير المالية فيما يتعلق بالأرباح أو بالنسبة للبنود التي تعرض في قائمة المركز المالي³.

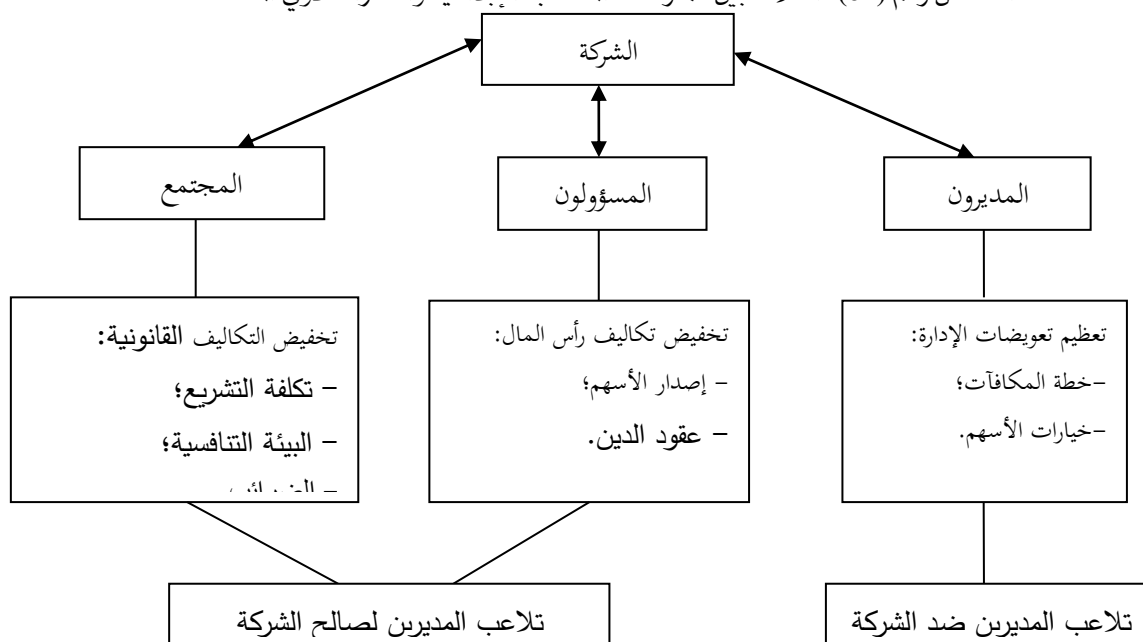
وقد حاول العديد تعريف المحاسبة الإبداعية كل من وجهة نظره، ومن بين هذه التعاريف أن المحاسبة الإبداعية: "وصف عام لعملية التلاعب في التقارير المالية لتحقيق هدف خفي، وهي عملية يستخدم بواسطتها المحاسبون، معرفتهم في المبادئ والقواعد المحاسبية للتلاعب في قيم الحسابات المتعلقة بالشركات"⁴، كما عرفت بأنها: "عملية قيام الإدارة باستغلال الثغرات أو حالات الغموض في المعايير المحاسبية بهدف تقديم صور متحيزة عن الأداء المالي للشركة، وعادة ما يتم ذلك دون الإخلال بنصوص القواعد والمبادئ المحاسبية بل بجوهرها"⁵، إضافة إلى هذه المفاهيم فقد عرفت كذلك بأنها: "عملية تحويل القيم المحاسبية المالية من صورتها الحقيقية إلى صورة مرغوبة، بحيث تعطي القيم الجديدة ميزة إيجابية للشركة دون المساس بأي من المبادئ والقواعد المحاسبية المتعارف عليها"⁶، في حين تم وصفها كذلك بأنها: "عمل سيئ ينتج عنه تحريف نتيجة نشاط الشركة ومركزها المالي"⁷، وهناك من يرى أن المحاسبة الإبداعية هي: "عملية يستخدم فيها المحاسبون معرفتهم للأحكام والقواعد المحاسبية للتلاعب في الأرقام التي يراد نشرها في حسابات الشركات"⁸.

ومن خلال قراءة التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج مجموعة من القواسم المشتركة لممارسات المحاسبة الإبداعية وإن اختلفت وجهات النظر حول مفهومها إلا أنه اتفق على أنها أداة تستخدم لتضليل الأطراف المستفيدة من القوائم المالية، ومن أهم القواسم المشتركة التي يمكن ذكرها هي:

- ✓ المحاسبة الإبداعية شكل من أشكال التلاعب والخداع في مهنة المحاسبة؛
- ✓ إن ممارسي المحاسبة الإبداعية يمتلكون قدرات مهنة عالية تمكنهم من التلاعب بالقيم المالية ويستطيعون تحويلها إلى الشكل المرغوب فيه؛
- ✓ ممارسات تهدف إلى تحويل الأرقام المحاسبية مما هي عليه الآن إلى ما يرغب به المستفيدين؛
- ✓ فعل متعمد يهدف من خلال ممارسة طريقه وأساليبه لخداع الأطراف التي لها علاقة بالقوائم المالية؛
- ✓ تحريف منهجي للدخل الحقيقي وأصول الشركات؛
- ✓ استغلال المرونة الموجودة في المبادئ المحاسبية بما يخدم الشركة لتحقيق مكاسب شخصية.

وإذا كانت المفاهيم السابقة وضحت معنى المحاسبة الإبداعية رغم اختلافها فيمكن القول بأن المحاسبة الإبداعية ما هي إلا استغلال الثغرات والفراغات الموجودة في إجراءات العمل المحاسبي، فهي ممارسات غير أخلاقية يقوم بها المحاسب لإظهار بيانات مالية مغايرة للحقيقة من أجل تحقيق فوائد للمؤسسة ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي الذي يبين أهم الأسباب التي تؤدي بالمديرين بالتلاعب في الأرقام سواء لصالح المؤسسة أو ضدها:

الشكل رقم (01): العلاقة بين ممارسات المحاسبة الإبداعية والأطراف ذوي المصلحة



المصدر: رشا حمادة، دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية (دراسة ميدانية)، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الثاني، 2010، ص 96.

وما يستتبع من الشكل أعلاه أن المحاسبة الإبداعية تركز على المسؤولين والمجتمع في حالة العمل لصالح المؤسسة، أما في الحالة العكسية فهي تركز على مصالح المديرين ضد مصالح المؤسسة.

2.1: الجذور التاريخية للمحاسبة الإبداعية

بالرجوع إلى الجذور التاريخية للتطور المحاسبي نجد الإبداع المحاسبي قد ابتداءً بالابتكار ومن ثم استمر بإبداعات متتالية، بخطوات عديدة، إذ عدت المحاسبة لمدة طويلة من الزمن على أنها فن يهتم بالناحية الجمالية عند تسجيل العمليات المحاسبية والتبويب والترحيل والتلخيص والتحليل... إلخ. والمحاسب بما يمتلكه من مهارة وإبداعات فنية ومؤهلات معرفية يستطيع أن ينسج الأرقام بنسيج رائع يعطي للأرقام روحا يدهش مستخدميها والأطراف التي تعتمد عليها، وتوالى تطور روح الإبداع المحاسبي وأصبح ملازما للمهنة عندما طورت الأدبيات المحاسبية الجدل حول كون المحاسبة (أهي فن أم علم اجتماعي)، فأصحاب الرأي الأول والذي يدعمون بشدة الرأي القائل بأن المحاسبة فن أو حرفة يرون بضرورة تعلم المهارات الحرفية للمحاسب ويعدونه من الضرورات كي يكون المحاسب حرفيا متمرسا، أما أصحاب الرأي الآخر فيرون أن المحاسبة علم اجتماعي، وعلى المحاسب أن يتوسع في المنظور النظري ويتعلم نماذج القياس المحاسبي من أجل تحقيق الهدف المنشود من المحاسبة في خدمة احتياجات المستخدمين⁹.

ويعود تاريخ استخدام عمليات التلاعب بالقيم المحاسبية للشركات في إطار المبادئ والمعايير والقواعد المحاسبية المعترف بها إلى بدايات عهود الثورة الصناعية، إذ كانت تتم عملية التلاعب أثناء إجراء حسابات التكاليف، وذلك لأن التصنيع وتطوير أساليبه أوجد الحاجة إلى وجود ما يطلق عليه الآن المحاسبة الصناعية، وبالتالي ضرورة وجود موظفين متخصصين في ذلك، وفي ذلك الوقت كانت لكل شركة كامل الحرية في اختيار المبادئ التي تراها ملائمة لاحتياجاتها، ولكن درجة استقلالية العمل المحاسبي ضعيفة، وبالتالي درجة تأثير المحاسب في إعداد التقارير ضعيفة أيضا، حيث انحصر سلوك المحاسب المهني في الاستجابة لأهداف ورغبات المديرين الذين كانوا أصحاب الحق في تقييم الموجودات، وتقدير الدخل، وفي القرن الثامن عشر أخذت العديد من الشركات تندمج مع بعضها، لتكوين شركات كبيرة وضخمة، الأمر الذي قاد إلى ضرورة وجود واستخدام نظام محاسبي لتفادي الأخطاء الحسابية والسيطرة عليها ومنع السرقات، وامتلاك القدرة على تحديد الثروة في أي وقت، في هذه المرحلة أصبحت عملية تقدير الموجودات الثابتة واهتلاكها وتكاليف صيانتها واستبدالها، من أكثر المشكلات التي تواجه المحاسبين وانتقلت عملية إصدار التقارير والبيانات المحاسبية من نهاية المشروع إلى نهاية الفترة المالية¹⁰.

إن تنوع وتعارض أساليب تقييم الموجودات التي كانت مستخدمة في القرن التاسع عشر، تعتبر من أهم صفات المحاسبة في ذلك القرن، حيث كان يستخدم أسلوبان أساسيان اعتمد الأول على أسلوب التكاليف الاستبدالية للموجودات، والثاني على الموجودات المخصوص منها الإهلاك، وقد رافق عملية تطور الإجراءات المحاسبية المستخدمة، إجراءات خفية للتلاعب في البيانات المحاسبية في إطار القواعد المحاسبية والقانونية¹¹.

II: أسباب ظهور المحاسبة الإبداعية وأشكالها

ظهر مصطلح المحاسبة الإبداعية في الأدب المحاسبي في أواخر ثمانينات القرن الماضي ليعبر عن كيفية تحويل الأرقام المحاسبية من وضعها الحقيقي إلى ما ترغب به الإدارة بما يحقق مصالحها وأهدافها، وجعل النتائج خلافا للأصول والقواعد المحاسبية المعتمدة¹². إن نشأة المحاسبة الإبداعية ظهرت بعد ما كثر الجدل حول المعلومات التي تنتجها القوائم المالية حيث لوحظ استخدام المهارات الفنية والتقنية من طرف ممارسي المحاسبة لإعطاء الصورة التي يشاؤون حول المؤسسة. وسيتم التطرق في هذا المطلب إلى أسباب ظهورها وأشكالها من خلال ما قدمه الباحثين في مجال الفكر المحاسبي.

1.1. أسباب ظهور المحاسبة الإبداعية

يعتبر تضارب المصالح بين الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالمؤسسة المصدر الرئيس لظهور المحاسبة الإبداعية، فمصلحة المديرين في تقليل الضرائب والأرباح الموزعة، وحملة الأسهم في تعظيم العائد على استثماراتهم، والموظفين في زيادة تعويضاتهم الإدارية المختلفة، والمسؤولين في تحصيل ضرائب أكثر¹³، كل هذه العوامل وغيرها كانت السبب في ظهور هذا النوع من المحاسبة، ومن أبرز هذه العوامل التي سمحت ومنحت الفرص للمديرين لابتداع الأساليب المحاسبية القادرة على تعظيم المنافع المؤسسية أو الشخصية أو كليهما معا هي¹⁴:

1.1.1- اختلافات توقيت بعض التعاملات المالية: يمكن أن يؤدي التحكم في توقيت وحدث بعض العمليات الحقيقية إلى تحقيق الانطباع المرغوب فيه عن الحسابات والقوائم المالية للمؤسسة، فإذا ترك للإدارة الحرية في تنفيذ بعض العمليات في الوقت الذي تراه مناسباً فقد توجّل تنفيذ هذه العمليات أو تعجل من تنفيذها، وذلك لتحقيق أهداف ومكاسب معينة، فمثلاً لو أن مؤسسة استثمار لديها استثمار بمبلغ ثلاثة ملايين دولار وذلك بالقيمة الحالية، ففي هذه الحالة يكون أحياناً أمام مدراء الشركات الحرية في اختيار السنة التي يرغبون فيها بيع هذا الاستثمار وهذا بالتأكيد سينعكس على زيادة أو تقليل الربح في الحسابات الختامية.

2.1.1- الاختيارية في المحاسبة: المتمثلة في بدائل القياس المحاسبي والتقدير والإفصاح التي تتيحها المعايير المحاسبية: يتضمن إعداد بعض العمليات المحاسبية درجة كبيرة من التقدير والحكم الشخصي والتوقع وهذا ما يتيح للإدارة التلاعب في هذه التقديرات بغرض الوصول إلى الأهداف المحددة مسبقاً، ففي بعض الحالات مثل تقدير العمر الإنتاجي للموجودات بغرض احتساب الاهتلاكات عادة ما تتم هذه التقديرات داخل المؤسسة، وهذا يتيح الفرصة للمحاسب المبدع للتلاعب بشكل غير معلن ومن الصعب اكتشافه، ويتم ذلك عن طريق صياغة التقرير أو التحيز في إعداد تلك التقديرات بشكل متفائل أو متحفّظ حسب احتياجات الإدارة ورغبتها في التأثير على بنود القوائم المالية من حيث التضخيم أو التقليل من قيمتها¹⁵.

3.1.1- حرية الاختيار للمبادئ المحاسبية: تسمح القواعد والسياسات المحاسبية التي تستخدم في إعداد قوائم المالية في كثير من الأحيان للمحاسب من التغيير في السياسات المحاسبية المتبعة في المؤسسة، إذ تسمح العديد من المعايير المحاسبية بالاختيار من بين البدائل المحاسبية المختلفة، مما يترتب عنه اختيار المؤسسة للطرق المحاسبية التي تتلاءم مع أهدافها ورغباتها، والتي تحقق أفضل صورة لأدائها، فالكثير من الدول تسمح للمؤسسات أن تختار ما بين سياسة إطفاء نفقات البحث والتطوير حال حدوثها أو رسملتها وإطفائها على مدى فترة حياة

الشركة، وهذا له تأثير على المعلومات الواردة في القوائم المالية نتيجة استغلال هذا الإجراء من طرف المديرين في التأثير على القوائم¹⁶.

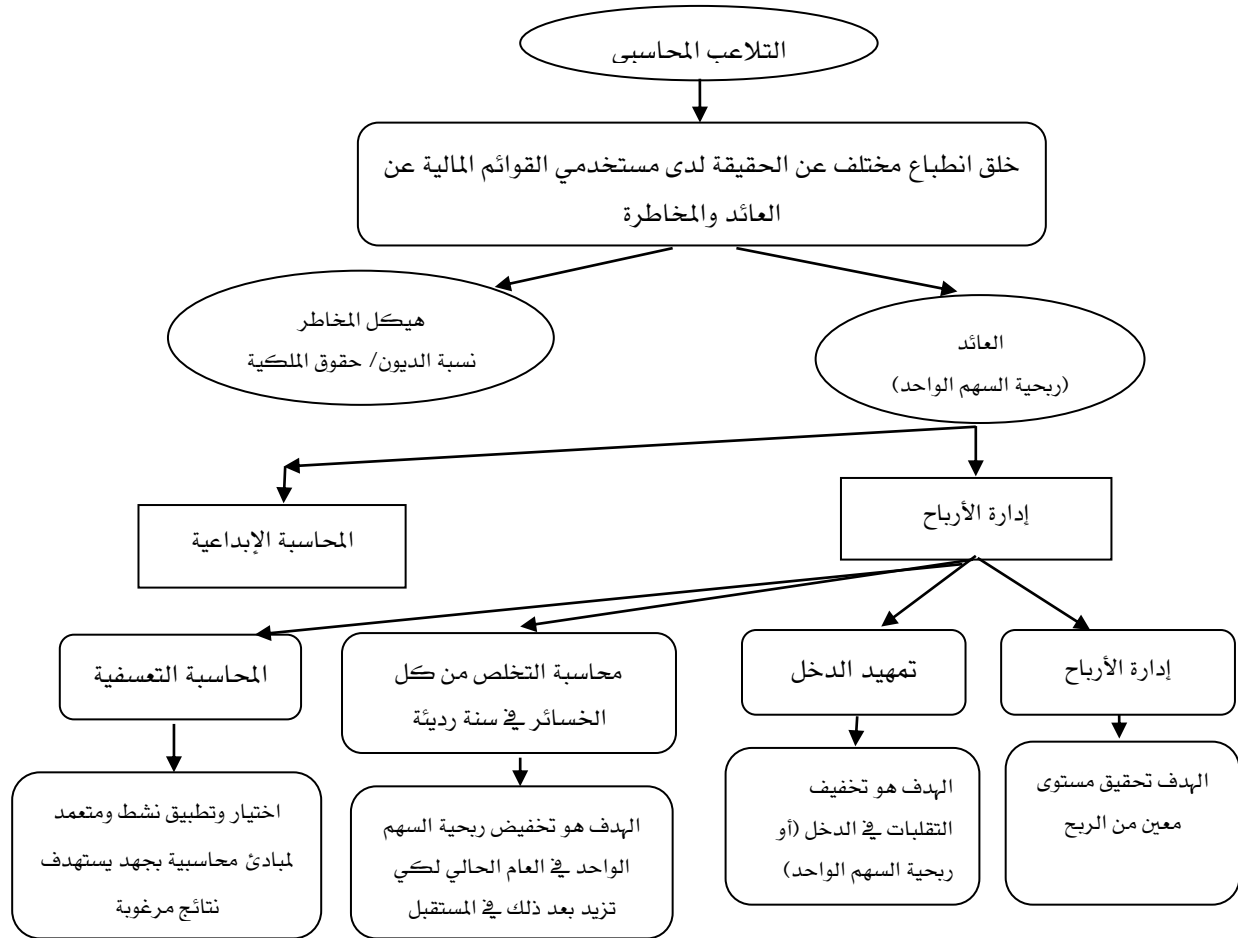
بالإضافة إلى العوامل السابقة هناك عوامل أخرى منها¹⁷:

- ✓ الحاجة إلى التوقعات المستقبلية؛
- ✓ الحاجة إلى التقدير والحكم الشخصي؛
- ✓ اختلافات تصنيف القوائم المالية؛
- ✓ الثغرات الموجودة في أساليب التدقيق الخارجي.

2.11: أشكال المحاسبة الإبداعية

تتعدد أشكال وأنواع التلاعب بالحسابات وتتباين تصنيفاتها وفقا للأغراض التي يريد تحقيقها القائم على إعداد القوائم المالية، حيث يعكس كل شكل من أشكالها الهدف المراد تحقيقه، ومن أهم أشكالها:

الشكل رقم (02): أشكال المحاسبة الإبداعية



المصدر: طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (المفاهيم - المبادئ - التجارب) تطبيقات لحوكمة المصارف، الدار الجامعية الإسكندرية،

مصر، 2005، ص 55.

من خلال الشكل أعلاه، نلاحظ أن التلاعب المحاسبي يهدف إلى زيادة أو تخفيض صافي الدخل الظاهر في القوائم المالية بطريقة متممة وذلك للتغطية عن مشاكل الأداء الضعيف أو التخفيف من التقلبات في الدخل أو تخفيض ربحية السهم، وغيرها. وفيما يلي تفصيل لبعض أشكال المحاسبة الإبداعية:

1.2.11- المحاسبة النفعية: هي الإصرار على اختيار وتطبيق أساليب محاسبية محددة لتحقيق أهداف مرغوبة منها تحقيق أرباح عالية، سواء أكانت الممارسات المتبعة مستندة إلى المبادئ المحاسبية المتعارف عليها أم لا¹⁸.

2.2.11- إدارة الدخل: عبارة عن تدخل من قبل الإدارة في الحكم على التقارير المالية، من أجل التأثير على أصحاب المصالح حول الأداء الاقتصادي للشركة، أو التأثير على الأطراف الأخرى المتعاملة مع الشركة، والتي تعتمد على التقارير والبيانات المالية الواردة من قبل الشركة¹⁹.

3.2.11- تلطيف صورة الدخل: هو تسوية مقصودة للدخل المعلن بهدف الوصول إلى المستوى، أو الاتجاه المرغوب، ويعبر عن رغبة الإدارة في تقليل الانحرافات غير الطبيعية في الدخل الذي يشكل الحد الممكن أو المسحوق به في ظل المبادئ المحاسبية²⁰.

4.2.11- التلاعب بالتقارير المالية: تقوم الشركات بالتلاعب بأرقام حسابات إلى حد ما، مستخدمة العديد من الأساليب، وذلك لتحقيق موازنة مستهدفة، أو ضمان معدل معين من المكافآت. ومن بين هذه الأساليب²¹:

1.4.2.11- تعجيل الإيرادات: هناك طريقتان لتعجيل الإيراد هما:

- ❖ حجز مبلغ معين بوصفه مبيعات جارية، عندما يكون تقديم الخدمات يمتد لأكثر من سنة أي تسجيل الدفعة الكاملة من المبيعات في نفس الفترة التي تم استلامها فيها، مع أنها تخص أكثر من سنة مالية؛
- ❖ أما الطريقة الأخرى فهي، أن يرسل الصانع هنا شحنة كبيرة للموزع في نهاية الربع الأخير من السنة، ويقيدها في خانة المبيعات بالرغم من أنها ليست مبيعات فعلية.

2.4.2.11- تأجيل المصروفات: حيث تقوم بعض الشركات برسملة مصاريف تخص السنة الحالية وتحميلها لعدد من السنوات القادمة، بدلا من استنزائها من دخل السنة التي حدثت فيها.

3.4.2.11- المصروفات غير المتكررة: حيث يتم إدراج هذه المصاريف العادية أو المتكررة، والذي يؤدي بدورها إلى تشويه حسابات الدخل من العمليات الجارية.

4.4.2.11- إيرادات أو مصروفات وهمية: تقوم بعض الشركات بإدراج بعض الإيرادات أو المصاريف الوهمية وذلك لغرض تضخيم الأرباح أو لتقليل الخسائر.

5.4.2.11 خطط التقاعد: يمكن للشركات التي تعمل داخل الأسواق الذي ترتفع فيها الأسعار، أن تحسن من إيراداتها عن طريق خفض مصاريف التقاعد، وخاصة إذا كانت الاستثمارات في الخطة تنمو بسرعة أكبر من توقعات الشركة.

6.4.2.11 الإيجارات المصطنعة: يمكن استخدام الإيجار المصطنع لحجب تكلفة مبنى جديد من الظهور ضمن بنود الميزانية، حيث يتم إبرام عقد إيجار طويل الأجل، تدفع بموجبه الشركة مصاريف إيجار ثابتة سنويا، وبالتالي تتخلص الشركة من المبلغ الضخم المتعلق بالمبنى، مستخدمة مصاريف الإيجار كبديل عنه.

5.2.11- المحاسبة العدوانية: هي استغلال الخيارات والتطبيقات المتعددة للمبادئ المحاسبية بشكل متعمد، للوصول إلى نتائج محددة بشكل مسبق، وعادة ما تكون على شكل مكاسب مالية مرتفعة سواء تم إتباع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما²².

6.2.11- تنظيف القوائم المالية: تظهر هذه الممارسة عندما تتوقع الشركة ظهور مصاريف كبيرة فترة الانخراط في تغييرات هيكلية، والتي قد تمتد إلى عدة سنوات، بدلا من الاعتراف بهذه المصاريف بمجرد ظهورها، حيث ينتج عن ذلك تخفيض الدخل بإجمالي المصروفات المتوقعة في سنة واحدة والنتيجة من ذلك تعزيز دخل السنوات التالية²³.

7.2.11- إدارة الأرباح: يقصد بإدارة الأرباح "التحريف المتعمد للأرباح الأمر الذي يفرض بدوره إلى أرقام محاسبية تختلف بشكل أساسي عما يمكن أن تكون عليه في غياب التلاعب، وذلك عندما يتخذ المديرون قرارات لا تخضع لأسباب استراتيجية بل لمجرد التعديل على الأرباح²⁴.

وما يلاحظ من الأشكال المختلفة التي تم سردها أن المحاسبة الإبداعية وإن اختلفت أشكالها إلا أنها تؤدي إلى نفس الهدف من استعمالها، وهو تضليل مستخدمي القوائم المالية، وما الاختيار لأحد الأساليب أو مجموعة منها إنما يتوقف على الهدف الذي يريد الوصول له منتج المعلومات في القوائم المالية وهذا ما نستشفه من شكل المحاسبة النفعية، وتوضح هذه الأشكال أكثر من خلال التطرق للدوافع المؤدية لممارسة المحاسبة الإبداعية.

III: نماذج لممارسات المحاسبة الإبداعية في بعض دول العالم

ظهرت العديد من التساؤلات حول سبب فشل وانهيار الشركات بعد فترة وجيزة من إصدار مدققها لتقارير مالية نظيفة، ونتيجة للظروف السائدة في عالم الأعمال نتيجة المتغيرات الاقتصادية التي شهدتها العالم على المستوى الدولي والمستوى الوطني ولجوء كثير من الشركات إلى تجميل البيانات المالية سعيا منها لتحسين الوضع المالي وقد تنوعت الطرق والأساليب المتبعة من قبل الشركات باختلاف وتنوع أهداف ودوافع هذه الأخيرة. ويهتم هذا المبحث بعرض بعض نماذج ممارسات المحاسبة الإبداعية في بعض دول العالم، حيث يتم تناولها في ثلاثة

مطالب، يقدم أولها نماذج في الولايات المتحدة الأمريكية، والمطلب الثاني يناقش هذه النماذج في بعض الدول الآسيوية، أما المطلب الثالث فيقدم هذه النماذج لدولة أوروبية ودولة عربية.

1.1.1. ممارسات المحاسبة الإبداعية في الولايات المتحدة الأمريكية

تعد قضية انرون وورلدكوم من قضايا العصر المهمة، ولقد كان لانهايار هاتين الشركتين بالغ التأثير في الاقتصاد الأمريكي بصفة خاصة والاقتصاد العالمي بصفة عامة وسوف يتم في هذا المطلب التعرف على أهم مسببات هذا الانهيار.

1.1.1.1. شركة انرون (Enron): في بداية عام 2001 جاء ترتيب شركة انرون كسابع أكبر شركة من حيث الربحية في الولايات المتحدة الأمريكية حيث بلغت القيمة السوقية لشركة انرون للطاقة ما يزيد عن (60) بليون دولار، غير أنها في نفس العام 2001 انهارت وتقدمت بطلب الحماية من خلال الفصل الحادي عشر من قانون الإفلاس الذي يعطيها الحق في إعادة الهيكلة بدلا من الخروج كلية من السوق وهو نوع من أنواع الإفلاس، حيث اعتبرت هذه الحالة من أكبر حالات الإفلاس في التاريخ لشركة أمريكية²⁵.

وتعد قضية انرون وفضيحتها من قضايا العصر المهمة، لما كان لها من تأثير بالغ، ليس على الولايات المتحدة الأمريكية فقط بل على العالم بأسره. فمن جهة، تعد هذه الشركة من أكبر الشركات العالمية العاملة في قطاع الطاقة والغاز ولها فروع كثيرة وعديدة، ومن جهة أخرى، فإن شركة آرثر أندرسون للتدقيق (Arthur Andersen) تعد من أضخم شركات التدقيق في العالم، بل هي الأولى من حيث الحجم والانتشار ويقدر عدد العاملين فيها في جميع أنحاء العالم بما يقارب مائة وستين ألف موظف، ولقد تسبب انهيار الشركتين بخسائر كان من الصعب على الخبراء حصرها، نتيجة لنسبها وتنوعها، ناهيك عن العمال والموظفين الذين فقدوا أعمالهم نتيجة الانهيار ولقد قام مجلس إدارة شركة إنرون بتشكيل لجنة للوقوف على ما حدث بالضبط، وقدمت اللجنة تقريرها الضخم والذي ألقى الضوء على العمليات التي تمت بين الشركة وبعض شركات الاستثمار، حيث قام (Andrew S. Fastow) الذي كان مساعدا لرئيس مجلس إدارتها ورئيس قسمها المالي، ومن خلال استخدامه مهاراته المحاسبية باستغلال بعض خيارات معايير المحاسبة الأمريكية وتوظيفها بشكل قانوني أسهم بعملية الإفصاح المضللة التي تمت بالبيانات المالية والتي أدت إلى انهيار الشركة بالكامل²⁶.

والمشكلة الحقيقية بدأت مع إعلان شركة انرون بإعادة هيكلة قوائمها المالية للفترة الواقعة بين الأعوام 1997-2001 معللة ذلك بأخطاء محاسبية والمتعلقة بشركات الشراكة الاستثمارية والمدارة من قبل Andrew S. Fastow) ومن الجدير بالذكر أن إعادة هيكلة القوائم المالية للفترة الواقعة 1997-2001 بينت تخفيضات فاقت الإعلان الأول في 16-10-2001²⁷، والجدول التالي يوضح مقدار هذه التخفيضات:

جدول رقم (01): يوضح بعض ممارسات المحاسبة الإبداعية في شركة انرون

السنوات	الأرباح قبل التخفيض	مقدار تخفيض الأرباح	مقدار تخفيض حقوق الملكية	مقدار زيادة المديونية
1997	105 مليون	28 مليون	258 مليون	711 مليون
1998	73 مليون	133 مليون	391 مليون	651 مليون
1999	893 مليون	248 مليون	710 مليون	685 مليون
2000	979 مليون	99 مليون	754 مليون	658 مليون
مجموع التخفيض		508 مليون	2113 مليون	2585 مليون

المصدر: ظاهر القشي، انهيار بعض الشركات العالمية وأثرها في بيئة المحاسبة، المجلة العربية للإدارة، المجلد 25، العدد 2، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2005، ص 6.

وفي تلك الفترة قامت شركة انرون بالكشف على أن (Andrew S. Fastow) تلقى مبلغ 30 مليون دولار لإعادة هيكلة الشركة ومعلومة المبالغ التي تلقاها Fastow جعلت السوق يفقد الثقة بشركة انرون مما أدى إلى انهيارها بأقل من شهر وإعلان إفلاسها.

وقد كانت خطط حق خيارات الأسهم من أهم الأمور التي تشرح سبب تركيز إدارة إنرون على خلق توقعات نمو متزايدة للشركة والسعي لتضخيم الأرباح وتحقيق توقعات سوق المال، حيث كانت حقوق خيارات الأسهم واحدة من أكبر أنواع التعويضات التي استخدمتها انرون لمديرها التنفيذي، ونشر الحقائق إلى حق أن خيار السهم قد يصل إلى أضعاف الراتب الأساسي مثال ذلك أنه بين عام 1998 وعام 2000 ارتفعت المكافآت المدفوعة بهذا النظام في انرون سبعة أضعاف، حيث زاد عن 193 مليون دولار لتصبح 1400 مليون دولار²⁸.

ومن الواضح أن الشركة استخدمت كثيرا من الأساليب المحاسبية شديدة التعقيد والتي تسمى بأساليب تضخيم الأرباح وفي بعض الأحيان بالمخالفة الحقيقية وذلك للحفاظ على ارتفاع سعر السهم بالإضافة إلى رفع قيم الاستثمارات مما يعطي الانطباع بالنجاح الشديد للشركة، كما قامت إنرون بإنشاء العديد من الشركات المستقلة (المشتركة) والتي تمتلك فيها حصص كبيرة وذلك لتستطيع تحويل الخسائر من دفاترها إلى دفاتر تلك الشركات وعلى الجانب الآخر فإن أي تدفقات من تلك الشركات إلى إنرون تقوم إدارة الشركة بقيدها في دفاترها كإيرادات استثمار، ومن هنا يتضح أن الهدف الرئيسي لإدارة إنرون من وراء تلك الشركات المشتركة كان التلاعب بالقواعد المحاسبية المتعارف عليها، خاصة عند إثبات المعاملات المالية بين إنرون والشركات المشتركة بهدف تقليل الخسائر وتعظيم الأرباح وعدم إثبات أية ديون قد تؤثر بالسلب على التقييم الائتماني لشركة إنرون²⁹.

2.1.1.1: شركة وولد كوم (World. Com): بدأت الشركة نشاطها في مدينة جاكسون بولاية ميسيسيبي في عام 1983 تحت مسمى شركة الخدمات المحدودة للاتصالات للمسافات البعيدة وفي عام 1989 اندمجت الشركة مع مؤسسة الشركات المتميزة وتحولت إلى شركة عامة وتم قيدها في البورصة وفي عام 1995 تحول اسم الشركة

إلى إل دي إس للاتصالات العالمية ولاحقا إلى شركة الاتصالات العالمية World Com وفي عام 1998 استحوذت الشركة على شركة إم سي آي للاتصالات غير أنه قد صاحبها سوء حظ مع بواذر انفجار فقاعة أسعار أسهم شركات الاتصالات في عام 2002 فقد انهارت الأسعار بعد أن كانت قد ارتفعت إلى مستويات قياسية في ظل توقعات غير واقعية بشأن ربحيتها المستقبلية، ومنذ عام 1999 حتى ماي 2002 استخدمت الشركة حيل محاسبية لإخفاء مركزها المالي وإعطاء المميزات والمكافآت للمدير التنفيذي حينذاك بهدف رفع سعر السهم وهو ما حقق الثراء للمدير التنفيذي حينذاك بيرنارد أيبيرس الذي كان قد اشترى حصة من أسهم الشركة بأسعار منخفضة، وعندما حل مدقق حسابات آخر محل آرثر أندرسون اتضح وجود مخالفات بلغت قيمتها (803) بليون دولار وبدأت لجنة الأوراق المالية والبورصة الأمريكية في إجراء التحقيقات التي كشفت عن أن الشركة قد ضخمت أصولها بما قيمته (11) بليون دولار³⁰.

2.1.1.1. ممارسات المحاسبة الإبداعية في بعض الدول الآسيوية

لم تقتصر ممارسات المحاسبة الإبداعية على الولايات المتحدة الأمريكية فحسب، وإنما امتدت لتتطال بعض الدول الآسيوية والأوروبية وحتى العربية. ويهتم هذا المطلب بعرض نموذج ممارسات المحاسبة الإبداعية في كل من الهند وسنغافورة.

2.1.1.2. ممارسات المحاسبة الإبداعية في الهند: ويهتم هذا العنصر بعرض بعض الحالات التي تم فيها ممارسة المحاسبة الإبداعية من قبل بعض الشركات الهندية³¹، والجدول الموالي يوضح هذه الحالات للفترة الممتدة بين 1996-2005:

جدول رقم (02): ممارسات المحاسبة الإبداعية لبعض الشركات الهندية

الشركة	السنوات	طبيعة الممارسات المتبعة من قبل هذه الشركات
وييرو المحدودة	1996-1997/1999-2000	خلق احتياطي لرأس المال لرفع حجم الملاءة المالية
لارسن وتوبرو المحدودة	1999-2000/2001-2002	الاعتراف بالدخل من خلال نقل الخصومات المطلوبة في القرض باعتبارها تخفيضات.
شركة بومباي للصباغة والتصنيع	2003-2004/2004-2005	إنشاء مخصص للخسارة على العقود اللاحقة للشركة وتحويل الخسائر التشغيلية إلى أرباح تشغيلية.

source : Subhajit Ghosh, Creative Accounting : A Fraudulent Practice Leading to Corporate Collapses, Research and Practice in Social Sciences, Vol.6, N°.1, February, 2010, p.7.

ويمكن بيان آثار المحاسبة الإبداعية على البيانات المالية في كل الحالات المذكورة أعلاه في الجدول كما يلي³²:

2.1.1.2.1. وييرو المحدودة: شركة وييرو المحدودة واحدة من الشركات الناجحة في قطاع نقل الأراضي من 197 مليون روبية من الأصول الثابتة إلى الأصول المتداولة ريثما يتم نقلها وبيعها، وقد تم نقل الأصول

بالقيمة السوقية المعادلة لـ 450 مليون روبية ونقل الفائض المتمثل في 433 مليون روبية إلى احتياطي رأس المال وتحسين القيمة الصافية للسهم الواحد الحالية، وفي السنوات اللاحقة (1996-1997 إلى 2000-1999) حمل تخفيض قيمة الأراضي إلى حساب الأرباح والخسائر وقد تم سحب مماثل من احتياطي رأس المال لتعويض مبلغ الأرباح والخسائر.

2.1.2.iii شركة لارسن وتوبرو المحدودة: في 1999 و2001-2002 حولت شركة لارسن وتوبرو بعضا من ديونها المستحقة إلى واحدة من شركاتها التابعة لها وذكرت الفرق بين مبلغ القرض غير المسدد وقيمة نقلها باسم "الدخل" في أرباحها وحساب الخسارة مع وضع ملاحظة على الحسابات.

3.1.2.iii شركة بومباي للصبغة والتصنيع: لقد قامت شركة بومباي للصبغة والتصنيع ما بين 2004-2005 بالتلاعب بالعقود الخاصة باستيراد المواد الأولية، إذ تلاعبت بأسعار المخزونات حيث توقعت أن الأسعار سوف تنخفض وكونت مخصصات للخسارة المحتملة على هذه العقود لسنوات 2004-2005 وسجلت هذه الخسائر في جدول الأرباح والخسائر، ثم حولت هذه الخسائر في السنة المقبلة إلى أرباح تشغيلية.

3.iii ممارسات المحاسبة الإبداعية في سنغافورة

وجدت الوحدة السنغافورية التابعة لشركة China Aviation Oil (شركة صينية لوقود الطائرات) نفسها محاصرة بالمشاكل في أواخر عام 2004، بعد أن اكتشفت أن الشركة خسرت (550) مليون دولار في عمليات تداول بالمضاربة على أسهم مشتقات البترول وكانت الشركة السنغافورية تورد ثلث استهلاك الصين من وقود الطائرات وكانت أكبر فضيحة في تداول أسهم مشتقات البترول، إضافة إلى ذلك زعم مدير الشركة السنغافورية أن الشركة الأم القابضة China Aviation Oil كانت تعلم بالخسائر عندما باعت 15% من أسهم الوحدة السنغافورية قيمتها (108) مليون دولار لتغطي سر الطلبات غير المجابة لتغطية الهامش وفي وقت بيع الأسهم كانت توهم (7000) مستثمر من القطاع الخاص بأنه مازال بوسعهم توقع الحصول على أرباح على الرغم من أن الشركة كانت مفلسة بالفعل وقالت هيئات تقييم المركز الائتماني الدولية أن حالة شركة China Aviation Oil أبرزت مشاكل أوسع نطاقا فيما يخص هياكل الشركات المعقدة والممارسات المحاسبية التي لا يمكن التعويل عليها جعلت من الصعب جدا تحليل أوضاع بعض الشركات المرتبطة بالصين³³.

4.iii ممارسات المحاسبة الإبداعية في دول أوروبية وعربية

إن الأزمات التي هزت اقتصاديات الدول لم تفرق بين دول أوروبية أو عربية فقد كان التأثير الناتج عن هذه الأزمات عام ولكن بدرجات متفاوتة، ويهتم هذا المطلب بعرض نموذجين لممارسات المحاسبة الإبداعية، في كل من إيطاليا والعراق.

1.4.1.111: ممارسات المحاسبة الإبداعية في إيطاليا: في هذا العنصر سوف يتم اتخاذ شركة بارلامات الإيطالية (Palramat)

نموذجاً لممارسات المحاسبة الإبداعية في الدول الأوروبية.

لقد أفلسست شركة الأغذية الإيطالية العملاقة Palramat في شهر ديسمبر 2003 بعد أن أدى تخلفها عن سداد قيمة السندات، إلى بدء تحقيقات في الأوضاع المالية للشركة وسرعان ما اكتشف المحققون أن مديري الشركة كانوا فعلاً يخترعون أصولاً ويزورون الحسابات لمدة وصلت إلى 15 عاماً وقد تضررت في هذا الحادث أيضاً شركة محاسبة دولية كانت قد عملت مع شركة Palramat ولكنها لم تكتشف هذا الخداع، فقد تعرضت الشركة لغش مالي بلغ (10) بلايين دولار نتيجة تحقيق أرباح مزيفة في نفس الوقت أوجدت الشركات التابعة حسابات كاذبة حتى تظهر أنها قادرة على سداد ديونها، ومع هذا فقد قام المديرون في الشركة بتزوير في المستندات الرسمية لبنك أمريكا والإدعاء بأن الشركة لديها (5) بلايين دولار وديعة بالبنك وقد مروروا هذه الورقة بالفاكس عدة مرات حتى تبدو أصلية، وأخيراً أعلن إفلاس الشركة في 2003 وتم القبض على مؤسس الشركة وابنه مع عدد من المديرين السابقين بالشركة بتهمة الغش المالي³⁴.

2.4.1.111: ممارسات المحاسبة الإبداعية في العراق: تعتبر العراق كغيرها من الدول التي تتم فيها مثل هذه الممارسات بهدف

الوصول إلى صور لا تعكس الواقع الحقيقي للشركة أو البنك. وسوف يتم التطرق إلى بعض الأساليب الممارسة في بعض البنوك العراقية من خلال إظهار الإجراءات التي قام بها أحد البنوك العامة لزيادة قيمة الدخل.

جدول رقم (03): يوضح أساليب المحاسبة الإبداعية في بنك

الأسلوب والفقرة	الإجراءات المرافقة للأسلوب	نتيجة النشاط 2008	
		في ظل ممارسة المحاسبة الإبداعية	الحقيقة
التلاعب بصافي الدخل:	زيادة الدخل من خلال إجراء تسوية قيدية بمبلغ (157600) مليون دينار من فروقات إعادة تقييم العملة لسنة 2008 (إيرادات سنوات سابقة).	13067090 ألف دينار	62927910 ألف دينار

المصدر: زهرة العامري، ابتهاج إسماعيل يعقوب، المحاسبة بين الإبداع والابتداع، مجلة الكوكت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، بغداد، العدد 08، العراق، 2012، ص 73.

من الملاحظ أن البنك حين قيامه بإعادة تقييم العملة (ترجمة العملة من أجنبية إلى محلية) لموجوداته النقدية كافة (علماً أن بعضاً منها لا ينطبق عليه مفهوم الموجودات النقدية)، لم يجر إعادة تقييم لمطلوباته النقدية كافة بل اكتفى بإعادة التقييم لبعض المطلوبات النقدية، فضلاً عن أن نتيجة النشاط لا تعكس الواقع الحقيقي (صافي الربح أكثر من الحقيقة) والسبب الرئيسي في ذلك هو تحويل جزء من فروقات إعادة تقييم العملة لسنة 2004

لحساب الإيرادات (حساب إيرادات سنوات سابقة) الخاصة بسنة 2008، إن عرض صورة البنك بهذا الشكل يترتب عليه اتخاذ قرارات غير سليمة من قبل الأطراف التي تعتمد على القوائم المالية للبنك³⁵.

إن العوامل التي تسببت في وجود هذه الممارسات وبحسب ما تم التحقق منه هي ضعف نظام الرقابة الداخلية وإدارة البنك إذ تمتلك هذه الأخيرة الرغبة في إظهار الوضع المالي للبنك بصورة جيدة بين البنوك الأخرى، كما أن العاملين في البنك مارسوا ضغطا على إدارته لتوزيع أرباح عليهم وبما أن البنك لم يحقق أرباحا في سنة 2008، لذا لجأ هذا البنك إلى هذا النوع من الممارسات إرضاءً لرغبات العاملين فيه، ومارس البنك بدوره ضغطا على إدارات ديوان الرقابة المالية (البنك شركة عامة يخضع لتدقيق ديوان الرقابة المالية) للمصادقة على بيانات سنة 2008، علما أن خلاصة الرأي في بيانات 2008 الواردة في تقرير ديوان الرقابة المالية كانت (رأي إيجابي بتحفظ) وأوصى الديوان البنك بضرورة إجراء التعديلات اللازمة للحد من تلك الممارسات إلا أن البنك لم يستجب لهذه التوصيات ولغاية جويلية 2011، مما جعل ديوان الرقابة المالية يتخذ قرارا بعدم المصادقة على بيانات 2009 إلا بعد إجراء التعديلات اللازمة على بيانات 2008 بما يظهر نتيجة النشاط والوضع المالي للبنك بصورة قريبة للواقع³⁶.

وبتأمل ممارسات المحاسبة الإبداعية التي قامت بها المؤسسات في الكثير من الدول والتي تم عرضها، يلاحظ أن جلها عمدت إلى تضخيم الأرباح لرفع قيمتها الاقتصادية رغم اختلاف الأساليب التي تم استخدامها من تحويل للأصول الثابتة إلى متداولة، ومن ثمة إلى حساب الأرباح أو استخدام التغير في أسعار المخزون إلى آلية للرفع من قيمة الخسائر التشغيلية لتحويل في السنة الموالية إلى أرباح تشغيلية، كما استخدمت مؤسسات أخرى إعادة تقييم موجوداتها دون تقييم للمطلوبات مما يؤدي إلى زيادة الأرباح.

III.5: حالة الجزائر: ومن خلال المقابلة والمناقشة مع بعض مكاتب التدقيق³⁷، وكذا مما تم عرضه من ممارسات بعض المؤسسات الكبرى، أو في الفصل السابق وبالإسقاط يلاحظ أن المؤسسات الجزائرية تستخدم العديد من أساليب المحاسبة الإبداعية، خاصة القطاع الخاص وكل ذلك من أجل عملية التهرب الجبائي، حيث تعمل على الرفع في حساب الخسائر من أجل تخفيض الوعاء الضريبي، ومن أهم الطرق التي يتم استخدامها، الرفع في قيمة الأجور حيث يتم التصريح بالعمال لدى صندوق الضمان الاجتماعي دون توظيفهم، كما يتم تضخيم الفواتير المتعلقة بالمصاريف التشغيلية، إضافة إلى ذلك يتم التأجيل في تصريح رقم الأعمال على أساس أنه لم يتم تحصيله، كما تستخدم هذه المؤسسات الخاصة تضخيم رقم الأعمال وذلك بتسجيل قيمة المشروع كاملة في سنة واحدة وفي المقابل تعمل على تخفيض المصاريف من جهة، ومن جهة ثانية تعمل على تضخيم الأصول بتسجيل استثمارات وهمية لأجل الحصول على امتيازات، ومن أهم الامتيازات التي تعمل على تحقيقها الحصول على شهادة الكفاءة المهنية أو القروض البنكية.

أما في القطاع العام فيتم استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية من أجل حصول المديرين على المكافآت نتيجة تحقيق أرباح جيدة وفي حقيقة الأمر هي أرباح وهمية، ومن أهم الأساليب التي يتم استخدامها تسجيل إيرادات في نهاية السنة ليتم إلغائها في بداية الموسم من السنة الموالية، كما تستخدم هذه المؤسسات إعادة التقييم من أجل رفع قيمة أصولها وتحويل فرق التقييم إلى حساب الأرباح، وهناك من المؤسسات من تستخدم الإعانات حيث تحولها إلى حساب الأرباح من أجل تضخيمها لاستفادة المديرين من هذه الأرباح، وكمثال على ذلك ما حدث في مؤسسة ALGIRAC، وإذا ما تم التدقيق في ممارسات المحاسبة الإبداعية في المؤسسات الجزائرية لوجد منها الكثير إلا أنه لم يتم التصريح عنها، ولعل في يوم ما ستكشف على فضائح في مؤسسات خاصة كبرى تمارس هذه الأساليب.

الخاتمة:

تعتبر المحاسبة الإبداعية سلوك مهني لا أخلاقي أي خروج المحاسب على مقتضيات الأمانة وأداء وظيفته بالشكل الذي يخل بالثقة التي يوليها مستخدمو القوائم المالية في تلك القوائم، كما في حالة التزوير أو تغيير السجلات أو الاختلاس أو تسجيل عمليات وهمية وغيرها بهدف الانحياز لمصلحة طائفة بعينها عند إعداد وعرض المعلومات المفصح عنها بما يتعارض مع اعتبارات الموضوعية والاستقلال المهني، فالمحاسبة الإبداعية هي كذب وإخفاء حقيقي للأرقام بالأرقام نفسها، فهي عمل غير أخلاقي ومناقضة للشفافية والإفصاح التي من المفترض أن تكون لدى الإدارة، وخلاصة لهذا يمكن القول بأن المحاسبة الإبداعية هي عبارة عن ممارسات غير أخلاقية يقوم بها المهنيون للتلاعب بالأرقام من أجل تحقيق أهداف محددة وذلك من خلال عدة أساليب لتقديم صورة غير حقيقية عن الأداء المالي للمؤسسة، و نصل الى طرح مجموعة من التوصيات تتمثل في:

- ✓ ضرورة التزام بالمعايير والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛
- ✓ العمل على إصدار قوانين تساعد في إيجاد آليات وأدوات جديدة للحد من مثل هذه الممارسات؛
- ✓ إيجاد قسم بكل شركة يهتم بتطبيق الحوكمة، وتكوين الموظفين حتى يكونوا على دراية بتفاصيل الحوكمة؛
- ✓ تفعيل دور لجان المراجعة الداخلية وإضافة بعض الصلاحيات لهذه اللجنة لاكتشاف عمليات التزوير والتحريف الذي قد يقع في القوائم المالية؛
- ✓ إصدار قوانين وتشريعات لتنظيم مهنة التدقيق الخارجي وتحديد دور المدقق الخارجي بدقة مع تحديد عقوبات لردع المدققين الذين قد يقومون بخدمة أصحاب هذه الشركات.

المهامش والإحالات:

- 1 - عبد الرزاق قاسم الشحادة، عبد الناصر أحمد حميدان، الريادة في العمل المحاسبي والأزمة المالية العالمية، بحث مقدم للمشاركة في المؤتمر العلمي الدولي العاشر حول الريادية ومجتمع المعرفة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، 2010، ص 11.
- 2- طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (المفاهيم - المبادئ - التجارب) تطبيقات لحوكمة المصارف، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2005، ص ص 65-66.
- 3- محمد أحمد علقم، تطوير نموذج لتقييم جودة الأرباح المعلنة في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية و علاقتها بخصائص الشركات ومكاتب التدقيق الحسابات (دراسة ميدانية)، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، جامعة آل البيت، كلية المال وإدارة الأعمال، قسم المحاسبة، 2008، ص 55.
- 4- عدي منذر لطفي جرار، تطوير إستراتيجية للحد من الآثار السلبية لاستخدام المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة العامة الأردنية "دراسة ميدانية"، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في المحاسبة، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2006، ص 38.
- 5- رشا حمادة، دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية (دراسة ميدانية)، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الثاني، 2010، ص 95.
- 6- عصام علي أحمد الجنايدة، أثر التجارة الإلكترونية في زيادة استخدام تقنيات المحاسبة الإبداعية في البنوك التجارية الأردنية (من وجهة نظر المدقق الخارجي)، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، جامعة آل البيت، كلية المال وإدارة الأعمال، قسم المحاسبة، 2008، ص 55.
- 7- رشا حمادة، مرجع سبق ذكره، ص 95.
- 8- وحيد محمود رمو، الإطار المفاهيمي للمحاسبة الإبداعية في ظل قواعد وأخلاقيات مهنة المحاسبة والمعايير المحاسبية والتدقيقية الدولية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، مقال منشور في مجلة تنمية الرافدين، العدد 89، المجلد (30)، 2008، ص 236.
- 9- زهرة حسن العامري، إبتهاج اسماعيل يعقوب، المحاسبة بين الإبداع والإبتداع، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، بغداد، العدد 08، العراق، 2012، ص 65.
- 10- عدي منذر لطفي جرار، مرجع سبق ذكره، ص 40.
- 11- نفس المرجع، ص ص 40-41.
- 12- وضاح ضيف الله محمد المومني، دور المدقق الخارجي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة الأردنية دراسة ميدانية، رسالة قدمت ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة جدارا، كلية الاقتصاد والأعمال، قسم المحاسبة، الأردن، 2011، ص 34.
- 13- ميسون بنت محمد بن علي، دوافع وأساليب المحاسبة الإبداعية في شركات المساهمة في المملكة العربية السعودية "دراسة ميدانية"، رسالة قدمت استكمالاً لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2009، ص 10.
- 14- عماد سليم الأغا، دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية دراسة تطبيقية على البنوك الفلسطينية"، رسالة قدمت ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية التمويل، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2011، ص 83.
- 15- عماد الأغا، المحاسبة الإبداعية، مجلة مال وأعمال، مجلة الكترونية فصلية، الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية، العدد 2، غزة، فلسطين، الفصل الأول 2011-2012، ص 20.
- 16- عماد سليم الأغا، مرجع سبق ذكره، 2011، ص 82.
- 17- ميسون بنت محمد بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 11. (بتصرف).
- 18- ليندا حسن نمر الحلبي، دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية، رسالة قدمت ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية الأعمال، قسم المحاسبة، الأردن، 2009، ص 22.
- 19- أيمن صالح مصطفى حرب، مرجع سبق ذكره، ص 70.
- 20- مروان خضر أبو هلال، بناء نموذج للحد من ظاهرة سلوك تمهيد الدخل في شركات المساهمة العامة المدرجة سوق فلسطين للأوراق المالية مقارنة مع نموذج ماليزيا، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه فلسفة في المحاسبة، كلية الأعمال جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2010/2011، ص 15.
- 21- هاني محمد الأشقر، إدارة الأرباح وعلاقتها بالموائد غير المتوقعة للسهم ومدى تأثير العلاقة بحجم الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة قدمت ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في المحاسبة، الجامعة الإسلامية بغزة، كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل، فلسطين، 2010، ص ص 29-30.

- 22- وضاح ضيف الله المومني، مرجع سبق ذكره، ص 40.
- 23- عماد أبو عجيلة، علام حمدان، **أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح "دليل من الأردن"**، ورقة عمل مقدمة للملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، يومي 20 و21 أكتوبر 2009، ص 6.
- 24- عماد أبو عجيلة، علام حمدان، مرجع سبق ذكره، ص 6.
- 25- عماد أبو عجيلة، علام حمدان، مرجع سبق ذكره، ص 6.
- 26- عدي منذر لطفي جرار، مرجع سبق ذكره، ص 3-4.
- 27- ظاهر شاهر القشبي، **انهيار بعض الشركات العالمية وأثرها في بيئة المحاسبة**، المجلة العربية للإدارة، المجلد 25، العدد 2، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2005، ص 6.
- 28- ميسون بنت محمد بن علي القري، مرجع سبق ذكره، ص 43-44.
- 29- **الدروس المستفادة من انهيار شركة انرون**، ص 7-8. متاح على الرابط التالي: <http://www.infotechaccountants.com/forums> تاريخ الاطلاع 2013/03/22.
- 30- حسين عبد الجليل آل غزوي، مرجع سبق ذكره، ص 15-16.
- 31 - Subhajit Ghosh, **Creative Accounting : A Fraudulent Practice Leading to Corporate Collapses**, Research and Practice in Social Sciences, Vol.6, N°.1, February, 2010, pp 1-15.
- 31 Idem, pp 1-15.
- 32 - Idem, pp 1-15.
- 33- حسين عبد الجليل آل غزوي، مرجع سبق ذكره، ص 17.
- 34- حسين عبد الجليل آل غزوي، مرجع سبق ذكره، ص 16-17.
- 35- زهرة العامري، ابتهاج إسماعيل يعقوب، مرجع سبق ذكره، ص 75.
- 36- زهرة العامري، ابتهاج إسماعيل يعقوب، مرجع سبق ذكره، ص 75.
- 37- مقابلة مع أحد مكاتب المراجعة بولاية الأغواط، بتاريخ 2013/03/25.